

## الإعلام الغربي

### من وجهة نظر بورديو

بقلم: الدكتور نصر الدين بن غنيسة

باحث جزائري مقيم بفرنسا

إن رحييل Pierre Bourdieu ذلك الاسم الأكاديمي الفرنسي الذي لا تخطئه عين القارئ العادي فضلا عن المثقف المختص، لن يكون حدثا عاديا. فالكل وقف يحيي بإجلال ذلك الرجل الذي ما فتئ يقول: لا... بدءا بأصدقائه من النقابات المهنية والجمعيات المناضلة مروراً بالمؤسسة الأكاديمية وانتهاء بالذ أعدائه: السياسيون والصحفيون. فالرجل كالعاصفة لا يصدر له كتاب أو مقال إلا و آثار ضجة علمية و إعلامية يستل فيها أعداؤه و أصدقائه على سواء أعلامهم ليدخلوا معركة، عادة ما تسفر عن ضحايا كثيرين. ها هو يعود إلى الواجهة الثقافية من خلال إعلان عن انطفاء جذوة الرجل - الجسد يوم 23/01/2002، غير أن صرير قلمه ما زال يتردد صداه على مسامعنا، إذ وهو على سرير المرض لم يقعه سرطانته عن كتابة جزء من سيرته الذاتية التي عنوانها بـ *tristes tropiques à l'envers* (المداران الحزينان ، معكوسا) والذي سيصدر قريبا عن دار النشر Seuil في محاولة لفهم ذاته عبر إعادة اكتشاف محيطه القريب منه (الأمرة، المدرسة، القرية...). على عكس ما دأب عليه الأنثروبولوجيون وفي مقدمتهم ليفي ستراوش الذي انطلق في البحث عن ذاته إلى المجتمعات الأمازونية البعيدة. هذا عدا الكتابات السياسية التي ستصدر عن دار Agone تحت عنوان: *Interventions 1961-2001*. (تدخلات 1961-2001).

ومن أهم كتب بورديو التي صدرت مؤخرا وأثارت ضجة إعلامية وعلمية كتابان: الأول

*Sur la télévision* (عن التلفزيون) والذي يتعرض خلاله إلى تعريفة كواليس الحقل الإعلامي معتمدا على نظريته عن الهيمنة والذي سنعود إلى الحديث عنه لاحقا. أما الثاني فعنوانه *La domination masculine* (السيطرة الذكورية) الذي يبرز فيه غلبة العامل الثقافي على العامل الطبيعي في ترسيخ فكرة سيطرة الجنس الذكري على الأنثوي في المجتمع. ولم يكن لهذين الكتابين أن يحتلا صدارة الصفحات الثقافية لو لم يرافهما في الصدور كتاب استقرازي لـ Jeannine VERDES-LEROUX المعنون بـ *Le Savant et*

(la politique, essai sur le terrorisme sociologique de Bourdieu) (العالم و السياسة، دراسة في إرهاب بورديو السوسيولوجي) والذي يضع كاتبنا تحت المجهر، باحثاً عبر كتاباته ومواقفه عن تناقضات المثقف الملتزم الذي يرى أن علم الاجتماع ما هو إلا امتداد للعمل السياسي في صورة من الصور، و الذي يعتقد في ذات الوقت أن علم الاجتماع الذي يتوخى الموضوعية عليه أن يهتم بدراسة الظاهرة دون أن يتورط في انعكاساتها على الواقع الإنساني.

ومما زاد طين بورديو بلة السخط الذي يوجب وسائل الإعلام ضده منذ أن راح، عبر كتابه (عن التنفيذيون)، يفضح تواطؤها مع المنظومة السياسية و الإقتصادية، في محاولة منه لبعث حالة من الوعي لدى الفرد و المجموعة، الأمر الذي أكسبه قطاعاً هاماً من الرأي العام المثقف. وهو ما لم تستسغه هذه الوسائل التي تعودت أن تصنع الإنسان - الأسطورة متى شاءت وتحطمه متى شاءت وبتواطؤ مع المنظومة السياسية المهيمنة. و عليه لم يكن بدعاً أن تواصل هذه الوسائل تقليدها في التهجم على الرجل، فهذه مجلة L'ÉVENEMENT DU JEUDI الفرنسية الصادرة في

1998/05/11 لم تأل جهداً في الحط من قيمته، حيث راحت تجمع آراء معظم معارضييه الذين لم يجدوا حرجاً في تسفيه نظرياته العلمية، بله و وصفه بكل النعوت العالمثالية { دكتاتورية، إرهاب، عجرفة... } دون أن تعطي الحق له أو لمن يؤمن بتوجهاته العلمية في توضيح الموقف، وهو أقل ما يمكن أن تبادر إليه مجلة تحترم قراءها. فقد كان لهذه المجلة حوار مع صاحبة كتاب (العالم و السلطة) ركزت فيه على ما أسمته بالإرهاب السوسيولوجي الذي يمارسه بورديو إنطلاقاً من رؤية كاريكاتورية للعالم تختزله إلى ثنائية المسيطر/المسيطر عليه. و إن كنت لا أجد غضاضة في أن تكون أفكار باحث ما محل تمحيص و نقد، فذلك شأن كل العلوم الإنسانية و حتى الطبيعية التي تحكمها صيرورتها المنهجية. لكن أن يتحول مثل هذا النقد إلى طعن في الشخص ذاته و اتهامه بالتعاليم و ممارسة الهيمنة الأكاديمية على أتباعه و توجيههم إلى عبادة شخصه، فهذا ما يدعو إلى الريبة، خاصة إذا لاحظنا تورط الصحفي المحاور في اتخاذ موقف بدئي من الرجل دفعه لأن يؤسس "حقائق" ذاتية شكلها في قالب أسئلة ثم قدمها للباحثة طالباً تركيتها بأجوبة تذهب في نفس الإتجاه. و رغبة مني في تحري الحقيقة، فقد تجلوزت الحوار الصحفي الذي عادة ما تكون أجوبته ردود أفعال أنية تفتقد إلى التأنى و التفكير العميق، إلى الكتاب ذاته الذي هو عصاره أعمال فكر نقدي يتناول أطروحات بورديو العلمية بالتحليل و التمحيص. لكن و كم كانت خيبتي كبيرة

حين أدركت أن الكتاب لا يعدو أن يكون حواراً طويلاً، على شاكلة ما قرأته في المجلة. وخلاصته أن الكاتبة تشكو "الإنحراف" الذي ألم بالعلوم الاجتماعية بعد أن وصلت أفكار بورديو إلى طريق مسدود، أعقبتها تغنت الرجل ورفضه لكل ما من شأنه أن يدفع علم الاجتماع لتجاوز الأزمة، من خلال الحصار الذي يضربه على كل محاولة لاخترق هيمنته، وذلك بعد أن استطاع أن يؤسس له إمبراطورية علمية تتسع لتشمل مجلة علمية ذات صيت وداراً للنشر وحضوراً قوياً على مستوى الجامعات و مراكز الدراسات و البحث. والواقع أن مثل هذا الكلام قد تكون له مصداقية لو تعلق الأمر بشأن باحث في إحدى دول العالم الثالث أين يحتكر رجل الأمن الجريدة والمجلة وأين يعين مسؤولو الجامعات ومراكز البحث من أعلى، وذلك لاعتبارات لا تمت بصلة إلى العلم في كثير من الأحيان. أما و أن يحدث هذا في فرنسا، حيث حرية التعبير عن الرأي والرأي المضاد مصونة إلى حد كبير، وحيث إن الرجل لم يهادن وسائل الإعلام منذ أن قرر تعرية آلياتها، فكان هو المحاصر لا المحاصر، فذلك ما يعضد شكوكنا في مصداقية هذه الحملة. ثم إن اختزال مفهوم الرجل لعلم الاجتماع إلى مجموعة من الآراء المسبقة والأفكار الجاهزة والانتطاعات الذاتية والأحكام الأخلاقية الملقعة بوشاح علمي لا يمت بصلة إلى ما عهدناه من رزانة علمية وروح نقدية عودتنا عليها التقاليد الأكاديمية الفرنسية. فلا يمكن بحال أن تمحو الكاتبة بجرة قلم مجهوداً علمياً وخبرة ثقافية تمتد إلى أربعة عقود، كانت بداياتها من الجزائر حيث أصدر بورديو أول كتاب له بعنوان (سوسيولوجيا الجزائر) حين كان أستاذاً في جامعة الجزائر في الفترة 1958-1960، وذلك لما تدعي أن اعتداد الرجل بتاريخه العلمي لا يشفع له في تبرير هزال نتائجه العلمية الذي هو مال طبيعي لتطبيق منهج غامض يستند إلى مجموعة من التنظيرات الخيالية البعيدة عن الواقع. و الحقيقة أن مثل هذا النقد - إن جازت التسمية - إن هو إلا كلام عائم، مبهم يحتمل كل شيء ولا شيء. و حتى ندرك سر هذه الحملة، علينا أن نضع حيثياتها في السياق الثقافي و السياسي الذي ولدت فيه و نمت حيث إنها تدخل ضمن الهجمة الإعلامية المضادة لبورديو التي رافقت اقتحام هذا الأخير عالم السياسة و اتخاذ مواقف متشددة ضد ما يسميه بالمنظومة المهيمنة التي تشمل رجال السياسة بكل توجهاتهم وأرباب النفوذ المالي واللوبيات العرقية ورجال الإعلام و المتقنين الذين انحصر دورهم في تركية سياسات لا يفقهون من أسرارها إلا ما يكشفه أصحاب القرار. وطبعاً فهم لن يبرزوا من حقيقة الأشياء إلا القدر الذي يخدم مصالحهم. ولقد وصلت



هذه الإدانة أوجها حين نزل بورديو إلى الشارع عام 1995 لمساندة عمال السكك الحديدية المضربين مديناً بشكل علني و بلهجة قاسية تواطؤ شريحة من المثقفين مع الحكومة اليمينية من خلال مباركتهم لمشروع رئيس الحكومة حينها JUPPE .

فالغموض الذي يكتنف أفكار بورديو دفع مناوئيه إلى التشكيك في أهليته العلمية. وهو أمر مبالغ فيه طبعاً، ويتنازل هؤلاء المناوؤن حين يفترضون جدلاً ألا غبار على مكانته العلمية ليتساءلوا: أليس نزول بورديو إلى الشارع يؤدي إلى دلجة المفاهيم العلمية التي خلص إليها؟ أليس ذلك تخلياً عن الموضوعية وإقحاماً للذاتية في تقرير الحقائق؟ في معرض إجابته عن هذه التساؤلات لن ننبري للدفاع عن بورديو وإنما ننتهزها فرصة لنطرح قضية العالم المختص والتزامه بقضايا مجتمعه. فهل تورط بورديو في النضال من شأنه أن يفتقر من مصداقية نظرياته العلمية؟ أم أن الإحتكاك بقضايا المجتمع هو المختبر الحقيقي الذي يكشف صحة أو زيف النظرية العلمية؟ تساؤلات تدفعنا إلى اعتماد منهج إجرائي مقارن نستعرض من خلاله مفهوم الإلتزام لدى مثقفين تركا بصماتهما على فكر بورديو علاوة على أنهما يعكسان وجهتي نظر تقعان على طرفي نقيض ألا وهما سارتر و فوكو ثم نعود إلى بورديو لنحلل مفهومه للإلتزام. ولنبدأ بمفهوم سارتر للإلتزام.

#### \* الإلتزام وتورط العالم بقضايا عصره:

يتساءل سارتر عن المثقف العالم ساخراً من عبارة " إن العالم ينكب على دراسة الوسط". إن مثل هذه العبارة في رأيه تحدد نموذج العالم المثقف المتحرز من تحرشات الطبقة البرجوازية، المتردد في إعلانه الولاء دون أي تحفظ و الذي اختار مهمة القاضي في محاكمة عصره. و لن يتأتى له ذلك إلا إذا انفصل عن هذا العصر و اعتبر ذاته مراقباً خارجياً لما يحدث على غرار العالم التجريبي الذي ينفصل عن مادة تجربته كشرط موضوعي للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة. (Temps modernes, 1945) هكذا فإن ما يدعى بالتجرد العلمي ما هو في رأي سارتر سوى الوجه الآخر لمجانبة {الفن للفن} إذ إن الانفصال عن الظاهرة الإجتماعية بدعوى الموضوعية إن هو إلا وهم؛ فالعالم المثقف متورط بشكل أو باخر في تشكيل عصره فمهما حاول أن يتخذ مسافة متعالية تفصله عن مجتمعه فإنه لا شك يساهم بسلبيته في تعزيز وضع معين للطبقة المهيمنة. فكلمة المثقف في تعريفة الواقع و فضحه تعدل صمته المتعالم و الذي يمد في حياة واقع عفن، و لذا فمسؤولية العالم المثقف لا تنحصر فقط في كونه شاهداً فقط، بل متورطاً في قضايا و

مشاكله و ذلك بالبحث و استشفاف القيم الخالدة بين تلافيف قضايا العصر التي تعطي للذات الإنسانية الحق في اتساع مجال الإختيارات لتشكيل حياتها وفقاً للقيم التي ارتضتها و نمط الحياة الذي اختارته، باختصار أن يوفر لها جو الحرية حتى تتحمل مسؤولية اختيارها. (Qu' est ce que la littérature?, 1981) و مثل هذه النظرة لمهمة المثقف تبدو مثالية إلى الغاية، فمفهوم سارتر للمثقف الملتمزم يفترض إيمانه بقضية ما مؤسسة على مجموعة من القيم والمبادئ التي تعكس مفهوم الحقيقة لديه حتى وإن كانت هذه القيمة هي الحرية ذاتها. فالحرية عند سارتر لا يمكن أن تتفصل عن المسؤولية وهذه دورها لا يمكن أن تأخذ أبعادها الإنسانية من غير أن تستمد كينونتها من مجموعة قيم كالعدل والحق وغيرهما أو ما يسمى باختصار بالأيديولوجية. وهكذا نجد أنفسنا أمام العالم الذي باسم الحقيقة العلمية يؤسس حلماً أيديولوجياً يسعى إلى تحقيقه من خلال الدعوة إليه. من هنا ينحصر مجال الحرية التي من المفروض أن يوفرها العالم المثقف للفرد، فنقع مرة أخرى في المثقف الأيديولوجي الذي باسم الحقيقة المطلقة التي يؤمن بها، يلغي كل ما من شأنه أن يفسح المجال لتعدد الرؤى. فأين سنعثر على هذا العالم المثقف؟ لن يكون هذا إلا في خيال سارتر، ثم إن مثل هذه التهويمات لا تبدو مقنعة إذا ما وضعناها في سياقها الثقافي الذي أنتجها و الذي هيمنت عليه زمناً الأيديولوجية الماركسية التي حقيقة أفرزت مثقفين جعلوا من حياتهم مشروعاً لأفكارهم، لكنهم من فرط تعلقهم بأحلامهم البروليتارية و حقائقهم الثابتة، رفضوا كل ما يمكن أن يחדش هذا الحلم حتى و إن تعلق الأمر بحقيقة علمية لا مجال لدحضها. و حينما يحمل سارتر المثقف مسؤولية كشف العالم من أجل تغييره، فإنه لا يعمل سوى على خلق المثقف الأيديولوجي الذي لا يتسنى له كشف العالم إلا من خلال الحلم بعالم أفضل منه، يبني على مبادئ و قيم مخالفة لمبادئ العصر و على الحقيقة الثابتة المطلقة المضادة للزيف و الوهم و الشعوذة.

#### \* الإلتزام و التجرد العلمي:

في مقابل صورة المثقف الملتمزم الذي يملك ناصية الحقيقة و يناضل من أجل تحقيق العدالة، نرى فوكو، في بدايات مشواره الأكاديمي، يقترح نموذجاً معاكساً يتمثل في المثقف المختص الذي يستمد كينونته من صورة العالم المختص، المنفصل عن الظاهرة الإنسانية واقعاً و تاريخاً. فكان ذلك بداية لظهور علاقة جديدة تربط النظرية العلمية البحتة بمجالات تطبيقاتها، إذ

بإمكان كل من القاضي و عالم النفس و الطبيب و تقني المخبر و عالم الاجتماع، كل في موقعه، أن يساهم في تسييس شامل للحياة الثقافية (Dits et Ecrits I. 1994). و إذا كان التزام سارتر يميل إلى الدخول في معترك الحياة تحكمه فلسفة الفعل و الحركة، فإن فوكو، و انطلاقاً من فكرة المثقف المختص، يرنو إلى تكثيف حيثيات الفعل الإنساني في فضاءات زمنية مغلقة على نفسها بحثاً عن نسق معرفي يخضع الفعل الإنساني إلى مفهوم تجريدي يتمثل في القطيعة الإستمولوجية. لكن ألا يمكن أن يؤدي ذلك إلى إغفال كثير من حيثيات الواقع الإنساني وتجاهل لأهم خاصية من خصائصه ألا وهي التغيير. إذ إن قبول المعطيات التاريخية والاجتماعية في أنساق معرفية نظرية مجردة قد ينتج عنه تحنيط للفعل الإنساني واغتيال للتاريخ؟ هذا إذا لم يؤد إلى تزييف للتاريخ وتشويه للواقع حتى يتماشيا والتوجهات التنظيرية للعالم. وهذا ما لم يستطع فوكو الإفلات منه. ولناخذ مثلاً على ذلك كتابه {تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي} الذي يعدّ معلماً من معالم الدراسات النفسية التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث في هذا الاختصاص، و ذلك لما حواه من أفكار و تحليلات لظاهرة الجنون في محاولة لتلمس القطيعة المعرفية التي افترض فوكو حدوثها مع عصر النهضة، إذ يرى فوكو أن المجانين في العصور الوسطى كانوا يشكلون شريحة اجتماعية مندمجة نسبياً في النسيج الاجتماعي و تعود هذه الظاهرة إلى النظرة الاجتماعية الدينية للمجنون باعتباره " ذات شيطانية من خلق الله" أي ذات تستمد معرفتها من الغيب الديني. و ببدء العصر الكلاسيكي تبدأ مرحلة (الحبس الكبير)، إذ عمد المجتمع إلى عزل المجانين و وضعهم إلى جانب المرضى و المشردين في مراكز خاصة، و هذا التحول في معاملة المجانين إنما هو نتاج تحول في العقلية و في تصور المجتمع لهذه الشريحة. فالعصر الكلاسيكي إنما هو عصر انتصار العقل على اللاعقل الذي أضحي معادلاً للمرض. (Histoire de la folie à l' âge classique, 1976)

و بعيداً عن التأملات الفلسفية لهذه الحقيقة التاريخية، فإن المؤرخين قد تعاملوا مع الكتاب بعقلية نقدية حازمة، و أتوا على أهم ركائزه فوضعوا حيثياته التاريخية تحت المجهر و عرضوها على الوثائق و المستندات، فإذا بهم يكشفون مغالطة تاريخية تتعلق بتاريخ ظاهرة (الحبس الكبير) و الذي لا يبدأ من القرن السابع عشر مثلما ذهب إليه فوكو و إنما من القرن التاسع عشر و ذلك مثلما توضحه الإحصائيات المتعلقة بالموضوع (بلغت نسبة المحبوسين 0,7 من 1000 ساكن في عهد لويس الرابع عشر و هي الحقيقة التي يعتمد عليها فوكو للتدليل على القطيعة الإستمولوجية، و ترتفع هذه



النسبة إلى 1,9 عشية الثورة الفرنسية لتصل إلى 20 في نهاية الجمهورية الثالثة [44 Revue Sciences Humaines, n°44]. و من هنا يحق لنا أن نتساءل عما دفع فوكو إلى زحزحة هذه الظاهرة الإجتماعية عن تاريخها الفعلي بفترة زمنية تمتد إلى قرنين؟ و يمكن أن نقترح إجابة تتمحور حول الآتي: إن لجوء فوكو إلى ربط ظاهرة حبس المجانين و عزلهم عن المجتمع بالعصر الكلاسيكي تدفعه رغبة في إثبات الفكرة الأساسية للكتاب و التي تعتبر أن عزل المجانين إنما هو إفراز لنمط معرفي جديد ولد مع عصر النهضة و الذي يستمد كنهه من القطيعة بين العقل و اللاعقل، بين الصحة و المرض، بين المؤلف و الشاذ.

و هو ما يثبت أن مشكلة الانفصال عن الواقع و التاريخ الإنسانيين تبقى حاضرة عند المثقف المختص، إذ كلما بعدت الشقة بينه و بين الواقع أو التاريخ، كلما نحت تأملاته منحى تنظيرياً تجريبياً تتماهى فيه حقائق الأشياء بالأفكار و الإنطباعات، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية، فالباحث فيها جزء من موضوع البحث على عكس الباحث في العلوم الطبيعية الذي بإمكانه أن يظل العنصر الخارجي عن موضوع الدراسة و ذلك طبعاً للاختلاف الجوهرى بينه و بين مادة درسه. و كثيراً ما ولد هذا التماهى عند المثقف انطباعاتاً بامتلاكه ناصية الحقيقة قد يجبره في بعض الأحيان على لي واقع الأشياء حتى تستقيم مع المنطق التنظيري الذي من خلاله يحاول تفسير الظاهرة الإنسانية و هو بذلك يلتقي و المثقف الشمولي في أدلجة الفكرة باسم الحقيقة العلمية.

\* بين سارتر و فوكو، أو بورديو و المنزلة بين المنزلتين:

على غرار فوكو، بورديو لم يأل جهداً في رفض نموذج المثقف الذي يختص في كل شيء و الذي باسم الحقيقة يروح يقنن كل الظواهر بعيداً عن كفاءاته العلمية التخصصية مقحماً نفسه في معترك الصراع السياسى طارحاً بدائله كثنابيت غير قابلة للنقاش. إن نمط هذا المثقف بدأ في الزوال ليحل محله المثقف المختص، الفنان، الكاتب، العالم، الذي و انطلاقاً من موقع اختصاصه و اعتماداً على كفاءته العلمية يتسنى له التدخل في الحقل السياسى.

المعرفة الرافضة للبديهيات المتواضع عليها تجعل من كل توجه علمي نقداً لما آل إليه الجهد الإنساني في رحلة البحث عن الكمال المطلق و بالتالي رفضاً ضمنياً للواقع الإنساني الراهن. و إذا كان الإلتزام في أحد معانيه هو الرفض للأمر الواقع، فإن كل عالم مختص يبحث في مختبره أو يتأمل في كتبه إنما هو مثقف ملتزم بشكل أو بآخر يرنو إلى التغيير المنشود.

من أجل بلورة مفهوم خاص للإلتزام، يلجأ بورديو إلى إحداث تقاطع بين وجهتي نظر كل من فوكو و سارتر، فينتقي من فوكو فكرة العالم المختص و يطبقها في مجال علم الاجتماع الذي يمثل هو أحد امتداداته، فلذا كان علم الاجتماع في أحد تعريفاته هو الوسيلة لفهم الذات و الآخرين، فإنه و في ظل المفهوم السارترى للإلتزام، يغدو إحدى وسائل الدفاع الجماعي ضد ما يسميه بورديو بالعنف الرمزي الذي تمارسه القوى المهيمنة والتي تحلول فرض سيطرتها من

خلال تصديرها للخطاب الملعوب بوشاح الحقيقة والهدف إلى إضفاء الطابع الموضوعي المنهجي الذي يقود بدوره إلى استخلاص قوانين غير قابلة للنقاش، على ظواهر طبيعية أو اجتماعية مبهمة غير مكتملة، أو حتى مفتعلة (Questions de sociologie, 1980) قد يبدو لأول وهلة أن هذا التعريف للإلتزام يتعارض ومفهوم سارتر للأيدولوجيا، لكن بعد تدقيق نخلص إلى أن ما يحاربه بورديو إنما هو المناورة باسم الحقيقة وليس النضال من أجلها وهو ما يعتبره بورديو أقصى أنواع العنف الرمزي. و لذا إذا كان لعلم الاجتماع أن يؤدي وظيفة ما فإنه مدعو لأن يكسر التواطؤ اللاواعي للطبقات التي يمارس ضدها هذا العنف. فبورديو يعتقد أن مثل هذا العنف الرمزي لن يأتى له ممارسة هيمنته إلا من خلال جهل المهيمن عليهم بطبيعة الوسائل و الشروط التي تؤسس لهذه العلاقة غير السوية. (Sur la télévision, 1996)

هذه خلاصة نظرية بورديو حول الإلتزام وللوقوف على تداعياتها، فلنعمد إلى استقصاء تطبيقاتها في مجال العلاقات الإنسانية وبالتحديد في حقل ذي أهمية قصوى ألا و هو الحقل الإعلامي.

\* — الحقل الإعلامي (جل أفكار هذا الفصل مستقاة من كتاب (Sur :

la télévision, 1996



ينفرد الحقل الإعلامي عن بقية الحقول المعرفية الأخرى بميزة ذلك أنه أكثرها ارتباطاً بالقوى الخارجية المؤثرة، إذ صلته وثيقة بقاعدة العرض و الطيب فهو خاضع لرحمة السوق، و لذلك لا نعثر في عالم الإعلام على منظومة القيم التي يمكن أن تعطي للمنوع و المحظور دلالة ثابتة يمكن الإجماع عليها في لحظة من لحظات التاريخ. يقول بورديو في كتابه (عن التلفزيون) - ص 15 - : "علينا ألا نجعل من مثل هذه الملاحظات مادة لكتابة مأساة تنذر بنهاية التاريخ، على غرار ما تتبأ به فوكو ياما، كل ما علينا فعله هو أن نوجهها نحو خلق و عي بالحالة من أجل التحرك للتغيير. و أنا متأكد من أن مثل هذه التحليلات ستساهم، بشكل أو بآخر، في زحزحة الأمور عن مكانها المعتاد، و في بعث أمل في فعالية التفكير و البحث عن مخرج. و لذا حين نحاول أن نجد حالة من الوعي باليات الحقل الإعلامي، فإننا سنساهم بذلك في إعطاء الصحفيين و المشاهدين مجالاً من الحرية يمكنهم من الخروج من حالات الإنقياد اللاواعي لآليات إلى حالة الإدراك الواعي لما يدور حولهم. و حين نكتشف دو اليب حركة الحقل الإعلامي و مدى ارتباطه بحركة الحقول الأخرى، فإننا نتيح للإعلامي فرصة إدراك هذه الدواليب من أجل محاولة التحكم في صيرورتها و الحد من حمى المنافسة كقيمة و حيدة يستند عليها العمل الإعلامي. إذا كانت بعض التأثيرات السلبية الإعلامية محصلة إفرزات ناجمة عن حركة قوى متداخلة و موجهة لقيمة المنافسة التي هي بدورها تفرز ما يسمّى بالسابق الصحفي الذي يدفع الإعلامي إلى الدفع بأخبار خطيرة دون الإنلقات إلى ذلك، هاجسه الوحيد ألا يترك الفرصة لغريمه فيسبقه إليها، إنه لو تمكنا من إدراك كنه هذه الآليات، لأمكنا أن نلتقي حول مائدة من أجل أن نعطي لمفهوم المنافسة دلالة تجعلها أكثر إنسانية" ، ثم يعترف بورديو بنزعتة المثالية في هذه الحال، إلا أنه اعتراف من يصر على فكرته، محاججا بأن كل العلوم الإنسانية تهدف فيما تهدف إليه إلى رغبة في التغيير و بشكل أو بآخر، و هو ما يسميه بالثورة الرمزية، التي ترمي إلى تغيير البنى العقلية و المنظومة اقيمة لكن على المدى البعيد. و لناخذ التلفزيون مثالا على ذلك، فمن أجل تجاوز حالة و صف ما يحدث على ركح التلفزيون، فإن بورديو يقترح، في محاولة للإمساك بالآليات المتحكمة في الممارسات الإعلامية، اللجوء إلى مصطلح تقني و هو ما أسماه بالحقل الإعلامي، فالحقل بصفة عامة هو فضاء إجتماعي منتظم و مهيكلي، إنه حقل قوى حيث نعثر على حاكم و محكوم، رئيس و مرؤوس تحكمهما علاقات ثابتة قائمة على التسلط، و في داخل هذا

الحقل يحدث الصراع من أجل تغيير ميزان القوى أو المحافظة عليه. فالحقل الإعلامي هو عالم مصغر محكوم بقوانين الشد و الجذب بينه و بين بقية العوالم المحيطة به، و لذا إذا اعتبرنا أن الإعلام عالم مستقل بذاته، له قوانينه و سننه التي تتحكم في صيرورته، فلا يمكننا أن نعتمد فقط على عوامل خارجية عنه لتفسير كنهه. الأمر الذي يعفينا من السقوط في التفسيرات الاقتصادية البحتة للظاهرة الإعلامية و التي كثيرا ما تحجم هذه الظاهرة إلى درجة التشويه. صحيح أن إهمال العامل الاقتصادي يعطينا صورة ناقصة عما يحدث وراء الكواليس الإعلامية، لكن اعتماده التفسير الوحيد فقط للظاهرة، لا شك أنه يفضي بنا إلى تفسير أشد تشويها من الطرح الأول.

لكي نستوعب ما يحدث في إحدى القنوات التلفزية، يدعونا بورديو إلى فهم موقع هذه القناة من عالم العلاقات الذاتية بين القنوات الإعلامية كلها و التي غالبا ما تكون خاضعة للمنافسة التي لا يمكن إدراكها مباشرة و التي تتحكم في ميزان القوى. هذا الذي يمكن أن نستدل عليه ببعض المؤشرات كحصة القناة في السوق، مدى إقبال أصحاب المنتجات لإشهارها، الطاقم الصحفي الذي يعمل داخل المؤسسة... الخ

كيف يمكن للتلفزيون أن يظهر أشياء بشكل تبدو فيه غير ذات مغزى أو يخفيها بإظهار أشياء أخرى ما كان لها أن تظهر لو انحصرت مهمة الإعلامي في كشف الحقائق أو بتشكيلها بحيث تلبس معنى يعكس الواقع. إن مثل هذا يحدث حين يخضع الإعلامي، بسبب الضغوط المهنية و رؤيته للعالم و منطق المهنة التي يمارسها، لحكم الإنتقاء، إذ يلجأ الإعلامي إلى انتقاء أبعاد معينة للواقع المعروف أمامه وفقا لأنماط خاصة بتفكيره هو. إن هذه البنيات غير المرئية التي أتى بورديو على ذكرها هي في الحقيقة التي تنظم الجانب المرئي من الحقيقة و تحدد ما نراه و ما لا نراه أيضا. و إن المبدأ الذي تقوم عليه عملية الإنتقاء للحقيقة هو البحث عن الإثارة و إدهاش الأخر. و هذا لا يتأتى إلا حين يضيف التلفزيون على الحدث طابع المأساة أو الملهة. فالصورة المعروضة على الشاشة تعضدها الكلمة التي تبحث عن الإستثنائي، لأن عالم الصور قد هيمنت عليه الكلمات، فالصورة تبقى مشلولة المعنى في غياب الكلمة. و إنه لمن المعلوم أن بعث الكلمة هو إعلام بقدر ما هو بعث أشياء للوجود، و إن الصحفي الخاضع لمتطلبات السوق الإعلامية لا يبالو جهدا في البحث عن دلالات الكلمات و ما يمكن أن تفرزه من تعقيدات و مضاعفات و أو هام قد تتحول إلى هواجس جماعية عند الرأي العام.

أهم ما يحفز الصحفي هو البحث عن الإستثنائي، عن الغريب، عن كل ما يكسر رتابة العادي. و هكذا فاليوميات مضطرة للبحث عن الخوارق كل

يوم، و الأمر لا يتوقف عند هذا الحد إذا علمنا أن المنافسة بين وسائل الإعلام تدفع كلا منها إلى اللهث وراء كل ما يمكن أن يعتبر سبقاً صحفياً، أو خرقاً لليومي و لكل ما يمكن أن يعتبره الآخرون أمراً عادياً.

إلى الآن حديثنا عن الصحفي حديث مجرد، فالصحفي - النمط لا وجود له، بل نحن بصدد التعامل مع صحفي - إنسان ذي خصائص معينة يحددها جنسه، عمره، مستواه الثقافي، وضعيته المهنية داخل المؤسسة التي يعمل بها. فعالم الإعلاميين منقسم على نفسه، تحكمه الصراعات و الحزابات و المنافسة، لكن هذا الإنقسام الظاهري لعالم وسائل الإعلام لا يمكنه أن يحجب تماثل المشروع الإعلامي في كثير من الأحيان. فالإختلافات الظاهرية التي ترتبط تقليدياً باختلاف الانتماء السياسي لكل وسيلة إعلامية، تخفي تشابهاً عميقاً تفرضه الآليات الاقتصادية و اجتماعية أهمها: المنافسة. إلا أن مثل هذا التكالب على الخبر على ندرته عادة ما يفرز كثافة إنعكاسية للخبر عبر وسائل الإعلام المتعددة وهو ما يفسر تماثل المشروع الإعلامي في كثير من الأحيان رغم الإنقسام الظاهري لعالم وسائل الإعلام. وهو ما حمل بورديو على القول: " لو تصفحنا أسبوعيات أو يوميات فرنسية للمحنط لأول وهلة تماثل المواضيع مع اختلاف في العنوان، ذات الملاحظة يمكن أن نلمسها حين مشاهدتنا لنشرات الأخبار التلفزيونية، فأكثر ما يمكن أن نلمسه من اختلاف هو التقديم و التأخير في برمجة العناوين". ص. 52

ومن إفرازات هذه الكثافة الإنعكاسية للخبر تضيق دائرة الإنفتاح الإعلامي و ترويض الصحفي على نمط منغلق للتفكير. حقيقة أن هناك ثلثة من الصحفيين "المشاغبين" الشباب الذين يناضلون من أجل فتح كوات من داخل هذه الخلية المنغلقة على ذاتها لإدراج قضايا ذات أهمية اجتماعية أو ثقافية، إلا أن جهودهم غالباً ما تصطدم بجدار سميك اسمه "اقتصادالسوق الإعلامية" الخاضعة لعملية تعداد نسبة المتابعة التي تحظى بها مختلف القنوات المتعددة.

و خلاصة القول إن الحقل الإعلامي تحكمه بصفة عامة قاعدة العوض و الطلب، و الصحفي لا يكاد ينجو من قبضة هذه القاعدة حتى وإن كان مدركا تماماً لآلياتها و ملبساتها. و السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هل معرفة الصحفي بهذه الآليات تقوده حتماً إلى تغييرها؟ أو بعبارة أخرى: هل انتظرت الأسرة الإعلامية نظريات بورديو حتى تندفع إلى تغيير الواقع الإعلامي؟ ثم ما الذي تغير منذ ذلك الوقت؟ ليس اعتراف بورديو بفشل محاولات بعض



الصحفيين المشاغبيين في خرق جدار القمع المضروب على الإعلام يعد بمثابة دعوة إلى الإستسلام لحكم الأقوى؟

قد يعترض بورديو على ذلك فيجعل من الكشف عن مثل هذه القوانين الاجتماعية في الحقل الإعلامي يفتح المجال واسعا لتفكيك ألياتها و تجاوز تأثيراتها. إلا أن هذا يجب ألا ينسنا أن الحرية التي يتطلع إليها بورديو تنقلص مساحتها أمام الحتمية الاجتماعية أو ما اصطلح بورديو على تسميته بالـ(قوانين) التي تحكم المجتمع البشري؛ إذ رغبة منه في تحريره من سطوتها، فإنه يدعو بشكل غير مباشر إلى إعلان استسلامه لها باعتبارها حتمية علمية لا فكاك منها.

ثم إن اعتبار العلاقات التي تتحكم في البنية الإعلامية قوانين صارمة تختزل إلى علاقة مهيمن/مهيمن عليه، يجعلنا في حيرة من أمرنا، هل نحن بصدد نظرية علمية تستمد مضمونها من معطيات خارجية (اقتصاد السوق) و بالتالي قابلة للتغير بتغير هذه المعطيات، أم أننا في مواجهة عقيدة علمية منغلقة على نفسها، تبرر وجودها (العلمي) الذاتي بالرجوع إلى مجموعة من المفاهيم التجريدية التنظيرية (نظرية السيطرة)؛ هل نحن نتعامل مع نظرية همها أن تبحث عن الأنسجام بين منطق منظومة المفاهيم التي تعتمد عليها و الفضاء الذي تنعكس عليه هذه المنظومة أم أن أمرنا موكول إلى مبدأ علمي يلجأ في تثبيت وجوده إلى البحث عن الأنسجام الداخلي بين عناصره التجريدية؛ مما قد يضطره في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى تأويلات خاطئة للظاهرة الإنسانية حتى تتماشى و منطق المبدأ العلمي؟

ثم لنقف الآن عند نظرية "العلاقة غير السوية بين العناصر الاجتماعية و القائمة على معادلة مسيطر/مسيطر عليه"، ألا يعتبر هذا بدءا حكما أيديولوجيا يستمد كنهه من مفهوم خاص للخير و الشر، للحق و الباطل، للعدل و الظلم؛ ثم إذا كان الأمر كذلك، فأين سنتجلى لنا الحقيقة العلمية التي هي ديدن العالم المختص الذي يستند في تعاطيه للظواهر الإنسانية، إلى منظومة معرفية (علمية) و منهجية تجريبية موضوعية؟ ألا يمكن أن نلاحظ هنا انزلاقا خطيرا نحو العالم الأيديولوجي الذي، باسم الكشف العلمي لأليات إنتاج ظواهر اجتماعية غير سوية، يحمل الآخرين على مقاسمته هم التغيير وفق مفهوم خاص للخير و الحق و العدل، و باختصار مفهوم خاص للحقيقة المطلقة. و بناء عليه ألا يحق لنا أن نتساءل: أين هي حرية الإنسان التي يتغنى بها بورديو و يأمل توفيرها للإنسان من خلال حثه على كسر القوانين التي نتحكم في العلاقات الاجتماعية بعد أن يكون قد فضح ألياتها؟ وختاما يمكن أن نجمل وجهة نظرنا النقدية في مجموعة تساؤلات:

- 1- إذا كان الكشف عن القوانين دعوة إلى الاستسلام و القبول بالحتمية العلمية، فمن أين يمكن أن تستمد دعوة التغيير مصداقيتها؟
- 2- إذا كان علم الاجتماع يتسم بالموضوعية والمنهجية اللتين تضفيان على نظرياته طابع القوانين، فكيف لنا أن نتجنب المطبات الأيديولوجية حين يتلامس المفهوم الخاص للقيم والمبادئ بالحيادية التي يفترضها المنهج العلمي؟
- 3- ألا يمكن أن يكون حصر الظاهرة الاجتماعية في علاقة مسيطر/مسيطر عليه اختصاراً للظاهرة الإنسانية؟ الأمر الذي قد يقود بورديو إلى التفسير القسري لهذه الظاهرة مما يعرضه إلى ما وقع فيه فوكو من تحوير للمعطيات حتى تتلاءم و القوانين الإفتراضية؟

وختاماً إن هذه التساؤلات هي أبعد من أن تكون إنسياقاً وراء الحملة التي تعرض لها بورديو التي أحقت في طرحها لأسئلة حول نظريات بورديو لكنها جانبت الصواب حين عمدت إلى استغلالها لتشويه سمعة الرجل. أن ننتقد اختزالية بورديو لنظريات علم الاجتماع في ثنائية مهيمن/مهيمن عليه فذلك ما تقتضيه أجديات البحث العلمي، أن نتجاوزهُ إلى وسم الرجل بالدكتاتور العلمي فتلك قضية أخرى لا تهتم البحث العلمي إلا أن تكون كشفاً جديداً لآليات سير البحث العلمي في المجتمعات المتقدمة وما تخفيه من صراعات تحكمها العلاقة الخالدة مهيمن/مهيمن عليه.

الهوامش:

Bourdieu (Pierre). La domination masculine. E.Seuil. Paris, 1998

Bourdieu (Pierre) avec Wacquant (Loïc). Pour une anthropologie reflexive. E.Seuil. Paris. 1992

Bourdieu (Pierre). Questions de sociologie. E.de Minuit. Paris, 1980

Bourdieu (Pierre). Sur la télévision, E.Liber. Seuil. Paris. 1996

Foucault (Michel). Dits et écrits I . E.Gallimard. Paris. 1994

Foucault (Michel). Histoire de la folie à l'âge classique. E.Gallimard. Paris. 1976

Revue Sciences Humaines, n°44. Paris. 1994

Revue Temps modernes, n°1, Paris. 1945

Sartre (Jean paul). Qu'est ce que la littérature ?. E.Gallimard, Paris. 1981

Verdès-Leroux. Le Savant et la politique. E.Grasset. Paris. 1998